آراء

# في قدرة الناس على حمل مصائبهم

**عبد الحكيم حيدر**

هذه القدرة العجيبة والدفينة أيضاً داخل الناس، التي تمنحهم بأعجوبة القدرة على حمل مصائبهم الطارئة والمعاشة معاً، أو كما كنتُ أسمع بعض الناس يقولون شارحين الوضع ببساطة: «هيعمل أيه.. أهو شايل مصيبته». تلك قدرة تحيّرني وتجعلني أزداد معرفةً بذاتي الهشّة وقليلة التحمّل، التي تتأمل من بعيد مصائب الناس البسيطة جدّاً، وكيف أراهم بقدراتهم البسيطة تلك على ألفة وقبول بتلك المصائب الطارئة والمقيمة، والآلام أيضاً، هل إدارة الألم والمصائب أصبحت مهنةً سهلةً لديهم، وتلك من أعاجيبهم، رغم أنّ تلك الآلام والمصائب قد فاقت الحدّ.

أتأمّل نفسي وأحاول جاهداً أن أتقرّب ولو قليلاً من بعضهم، كي أتحسّس، ولو من بعيد، تلك القدرات المدهشة التي حباهم الله بها في مواجهة مصائبهم وآلامهم، هل يصاب هؤلاء بالمصائب وتقف يد الله معهم عوناً باللطف في آن واحد؟ هل يكتب الألم على الجبين ويعين الله هؤلاء بفيض مدده وصبره في مواجهة ذلك الألم في وقت واحد؟ هل الذات بعد كثرة الآلام والمصائب أصبحت محصّنةً ضدّ ذلك العالم، مهما زاد عليهم من شروره عامداً متعمّداً؟

أتأمّل أهل غزّة من سنة إلّا قليلاً، وأتأمل تنعّم الناس في البلدان كافّة (بلا حسد بالطبع) وهم هناك مع آلامهم في صبر، ما هذا الصبر؟ ... صعب أن يقول الإنسان في محنة أيّ إنسان: «أنا لا ناقة لي هناك ولا جمل»، إلّا غِلاظ القلوب بالطبع، فكتب جفاء القلوب موجودة في كلّ زمان ومنهج، وبالطبع على قارعة الطرق. وكلّ كلب يستطيع أن ينبح حتّى وإن كان المقصود هو القمر نفسه الذي ينير السماء، فما بلك بمذيع في غرفة مكيّفة ويتقاضى الملايين في آخر كلّ شهر. هل سند الله رغم قلّة الحيلة يدفع الأرواح دفعاً إلى التجمّل بذلك الصبر العجيب؟

يجب ألا نستهين بأصحاب المحن، هل التنعّم يجعلنا كائناتٍ هشّةً وقابلةً للاندثار كالممالك التي اندثرت قديماً، أو تلك التي في طريقها إلى زوال بريقها على الأقلّ؛ أقف كالعاجز عن الفهم أو حتّى الاقتراب من الفهم، كيف يتعامل الموجوع مع وجعه اليومي، والضعيف مع ضعفه، هكذا لسنوات؟ يعيش هكذا في بساطة طلوع الشمس وسخائها، ويربّي أولاده وشجيراته ونخيله وزيتونه وحيرته من دون أن يكفر بهذا العالم؟ لا أجلس في برج عاجي كما كان يُقال عن توفيق الحكيم، ولا أتأمّل ذلك الغدير الصافي أسفل ضيعتي وتشرب منه غزلاني ونعاماتي وعصافيري الملوّنة، بل أكنس بيدي تحت أرجل حمامي كلّ صباح، ولكن أحتار في كيفية إدارة هؤلاء الناس لآلامهم في كلّ صباح وفي كلّ شهر أكثر بشاعة من سابقه، كيف يتعايش الحزين مع حزنه، والخائف مع خوفه، والمديون بلا أمل مع ديونه، والمحتاج مع حاجته، والمريض مع مرضه، والمجروح مع جروحه، وخاصّة لو وصلت الجروح الروح، وصاحب المرض العُضال مع مرضه رغم رؤيته للنهايات التي أوشكت وأكّدت دلائلها، وكيف يعيش صاحب الأمل الشحيح على أمل تغير الحال مع فتيلة الأمل تلك، وهو يدرك أنّ ذلك الأمل القليل يبتعد عنه بعد الشمس، وفي كلّ صباح تراه يأخذ بقاياه ويمشي ناحية هذا الدكان، كي يطلب عملاً أو يسأل عن ابن له لم يعد إلى المنزل من أسبوع أو ابنة مشت كي تلمّ الزبالة مع آخرين ولم تعد، وقيل إنّها تزاول العمل نفسه في «البدرشين»، رغم أنّه لم يزعلها ولم يقسُ عليها. أشياء صغيرة وقاسية أتأملها وهي ساكنة في عيون أصحابها رغم تكتّمهم على آلامهم أو على مصائبهم، وقد تراهم خفافاً أحياناً في مقهى مع الشاي في حديث طويل عن الفئران التي زاد عددها وتتعارك فوق أكوام الزبالة مع القطط، وأحياناً يجادلون في هدف «شيكابالا» رغم أنّه يُقلّ أدبه على الجماهير بينما يتعثّر حظّه، يطلب الآخر «حجر تفاح»، ويتحدّث عن الحرّ الذي طال هذه السنة، يسكت الثاني مُداعباً ذلك «الموبايل» الصغير، الذي بالكاد يبدو بين أصابعه، وبجواره فوق الطاولة حزمةً ملوخيّة خضراء.

# هجمات «البيجر»... مؤشّر حرب أوسع في المنطقة

**عبد الجبار عكيدي**

على الرغم من معارضة واشنطن مبدأ اتساع الحرب التي يشنّها الكيان الصهيوني في قطاع غزّة إلى خارج حدوده، إلّا أنّ رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، استطاع، فيما يبدو، أن يجعل حلفاءه أمام أمر واقع، أعني الاستمرار بالحرب مع الموافقة على التفاوض لمجرّد التفاوض، كما استطاع إيجاد الشروط الميدانية التي باتت مغريةً أكثر لاستمراره في الحرب. وليس بالضرورة أن تكون هذه الحرب محصورة في غزّة، بل من المرجّح أن تمتدّ إلى حدود فلسطين الشمالية، ما يوجب على جيش الاحتلال استهداف حزب الله أو دخول مواجهة معه في جنوب لبنان، وهو ما تشير إليه، وربّما تؤكّده، تفجيرات «البيجر» التي نفّذتها تلّ أبيب ضدّ الحزب يوم الثلاثاء. ويمكن اختزال العوامل التي من شأنها دفع نتنياهو إلى حرب أوسع بما يلي:

أولاً، منذ السابع من أكتوبر (2023)، استطاعت إسرائيل استهداف أكثر من 500 شخصية قيادية عسكرية من حزب الله، ولئن كان من الصحيح أنّ جميعها ليست في المستوى نفسه من الأهمّية والكفاءة، لكنّ عدداً منهم قادة عسكريون من الصفّ الأول، وتحييد القوات الإسرائيلية لهم سيترك فراغاً عسكرياً وميدانياً واضحاً ضمن صفوف الحزب، وهو ما يعتبره نتنياهو فرصةً لعملية عسكرية في الوقت الراهن.

ثانياً، لعلّ التزام نظام الأسد في سورية، وحرصه الشديد على تحاشي أيّ من أشكال المشاركة في حرب غزّة، قد عزّز القناعة لدى الحكومة الإسرائيلية بأنّ المجال اللوجستي السوري بات مغلقاً أمام المليشيات المنتشرة هناك، ولعلّه من الطبيعي أن يعمل نتنياهو على استثمار موقف نظام الأسد الناتئ كلّياً عمّا يجري، وكذلك استثمار تحييد المجال الجغرافي السوري عن أن يكون منطلقاً لأيّ جهة معادية لإسرائيل.

ثالثاً، ربّما كان زعم إيران باعتمادها مبدأ «الصبر الإستراتيجي» قد أوجد ذريعةً مناسبة جداً لنتنياهو بالمضي في النفخ في مزامير الحرب، وخاصّة أنّ الردّ الإيراني على الضربات الإسرائيلية الموجعة التي تتلقاها، طهران ومحورها، لا يزال خجولاً ومحدوداً إلى حدّ أثار حفيظة مؤيّديها، الأمر الذي يجعل حكومة إسرائيل تركن إلى قناعة تامّة بأنّ طهران لن تكون طرفاً في حرب شاملة تشنّها على جنوب لبنان، ولعلّ أقصى ما يمكن أن تقوم به طهران في هذه الحالة تقديم الدعم العسكري لأذرعها (الطائرات المُسيّرة)، وحتّى هذا الدعم باتت إسرائيل تمتلك قدرة تامّة على احتوائه، على الأقلّ كما يبدو حتّى اللحظة.

رابعاً، من الواضح أنّ أيّ عملية عسكرية إسرائيلية شاملة ضدّ حزب الله تبدو ليست ضرورية فحسب، بل حاجة إسرائيلية وفقاً لحسابات نتنياهو، من جهة أنّ الأخير أصبح بحاجةٍ ماسّةٍ لاستعادة الثقة التي فقدها لدى الرأي العام المحلّي. يدرك حزب الله تماماً الأهمّية البالغة لسلاح الإشارة في المعركة مع إسرائيل، التي تمتلك تقنية تكنولوجية مُتقدّمة، ليس على الحزب وداعميه (إيران) فقط، بل أيضاً على دول المنطقة كافّة، ما جعله يتجنّب استخدام أجهزة الاتصال اللاسلكية في حرب تموز 2006، ويعتمد أجهزة اتصال سلكية خاصّة به، ودفعت به في أغسطس/ آب 2008 لاجتياح العاصمة بيروت، من أجل الحفاظ على تلك المنظومة.

ومعروف في العلم العسكري أنّ سلاح الإشارة (الاتصالات)، هو عصب المعركة، وضربه يعني إحداث حالة من الشلل والإرباك والفوضى في صفوف قوّات الخصم، وتعطيل منظومة القيادة والسيطرة، ما يؤدّي إلى حالة من الإرباك وزعزعة الثقة بين مستويات القيادة كافّة. وإسرائيل، التي لا تستطيع أن تعيش من دون حروب، ورئيس حكومتها المأزوم من حرب غزّة، التي لم يتمكن من تحقيق نصر حقيقي فيها، سوى القتل والتدمير، ربّما أراد من شنّ هذه العملية، في وقت متزامن شمل بيروت وجبل لبنان والضاحية الجنوبية وصولاً إلى سورية، أن تكون مُقدّمة لشن عملية برّية وشيكة لاجتياح جنوب لبنان، لطالما طالب بها قادة اليمين المتطرّف، وهي في الحرب الحديثة التي تعتمد التكنولوجيا والحرب الرقمية، تعتبر بديلاً عن التمهيد المدفعي في العمليات العسكرية التقليدية.

(عقيد منشق عن الجيش السوري)

# الشارعُ دليلكَ إلى تفكيك استبداد قيس سعيّد

**مالك ونوس**

قبل أيّام من الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها قريباً، أوحى الوضع العام في تونس أنّ الأمر قد استتبّ للرئيس قيس سعيّد، فأقصى خصومه، وزجّ عدداً كبيراً من المُترشّحين للانتخابات في السجون، وأدخل الرعب في نفوس التونسيين عبر ضرب الحرّيات والقضاء، باسطاً استبداده في كامل التراب التونسي. ورافق هذه الممارسات بعد انقلابه تراجعٌ في النشاط الاقتصادي، وزيادةٌ في معدّلات الفقر وتراجعٌ في مستوى المعيشة، التي تسبب بها تأزّم اقتصاد البلاد الذي أصابه الشلل في عهده وبيديه. إلّا أنّ التظاهرات التي خرجت يوم الجمعة (13 سبتمبر/ أيلول الجاري)، وطالبت بإسقاط النظام دفعةً واحدةً، حتّى قبل إجراء الانتخابات، بيّنت أن ثمّة مطبّات سيواجهها مسار سعيّد الاستفرادي، إذا ما استمرّت تلك التظاهرات وتصاعدت. ويُعوَّل على هذه التحرّكات، بعدما ضُربَ قسم من المُعارَضة وانكفأ قسم آخر منها، في أن تعيد البلاد إلى مسار الانتقال الديمقراطي، الذي يبدو أنّ جمهوره ما زال متمسّكاً به، كما لو أنّ ثورة الياسمين قد حدثت البارحة، بوجوهها الشابة التي تتحمّل الضيق المعيشي، لكنّها تأبى التضييق على حرّياتها. وأثار خروج هذه التظاهرات ملاحظات عدّة، منها (وهو الأكثر أهمّية)، أنّها لم تنتظر حتّى تجرى الانتخابات وتراهن على سقوط سعيّد عبر صناديق الاقتراع، فهي بذلك أسقطت الأوهام كلّها التي أعمت عيون كثيرين، مدركةً أنّ إسقاطه لن يكون سوى عبر الشارع والاحتجاجات لكي يكون لفعلها التأثير الأكبر في تجييش الجمهور وإعادة الثقة للجماهير وبقدرتها على الفعل، بعد سنوات من السلبية والخوف وضياع الأهداف. أمّا الملاحظة الثانية فهي تتعلّق بتأسيس الحركة الاحتجاجية الجديدة، «الشبكة التونسية للحقوق والحرّيات» صاحبة الدعوة إلى التظاهر رافعةً شعار إسقاط النظام، التي تشكّلت من ائتلاف أحزاب سياسية ومؤسّسات مجتمع مدني وجمعيات حقوقية، وضعت خلافاتها جانباً، وقرّرت العمل معاً لتحقيق هدفٍ يعجز عنه جسمٌ سياسي وحده، وهذا ربّما يدفع أحزاباً وحركاتٍ سياسيةً أخرى، ممّن تشاغلوا بخلافات داخلية أو بينية، إلى الانخراط في هذا الائتلاف لزيادة التأثير في الشارع، وصياغة استراتيجيات متكاملة للتحرّك وللمراحل المُقبلة.

وكانت هذه التظاهرة مفاجئةً لكثيرين من الصحافيين والمراقبين، في تونس وخارجها، ممّن نفضوا أيديهم من المُعارَضة التونسية، بعدما فعل سعيّد فيها ما فعل من سجنٍ واعتقالٍ وترهيب وإقصاء، في موجةٍ من انتهاكاتٍ للحرّياتٍ وللحقوق، والتي استفتحها بزجّ قيادات حركة النهضة في السجون بعد انقلابه على البرلمان والدستور في 25 يوليو/ تموز 2021، فيما أُطلِق عليه «تدابير استثنائية». كما أنّها تأتي وسط ضياع البوصلة لدى معارضين كانوا من أشدّ الناس حساسيةً تجاه حال الحرّيات والديمقراطية، غير أنّهم تراجعوا عن معارضة تدابيره الانقلابية والاستبدادية، ربّما ظناً منهم أنّها ستوفّرهم وتستهدف منافسيهم من الإسلاميين فحسب، متناسين أنّ من يستهل حكمه القمعي باعتقال الإسلاميين سيكمل ليستهدف اليساريين والقوميين والعروبيين والليبراليين، الذين ينتظرون في لوائح الاعتقال والتضييق الطويلة التي لديه.

طوال سنوات حكمه، حضّر قيس سعيّد الأرضية للانقضاض على الحكم في تونس والاستفراد به، وفرض ديكتاتوريته. كما جدولَ كلّ خطواته وفق آليةٍ كانت واضحةً ومعروفةَ النتائج. بعد ذلك، هندَسَ شكل الحكم الذي أراد الوصول إليه؛ إذ بعد تعليقه عمل البرلمان وإقالة رئيس الوزراء وتوليه السلطة التنفيذية وتعطيل العمل بالدستور وإدارة البلاد عبر المراسيم الرئاسية، وضع خصومه السياسيين في السجون، وبدأ بضرب الحرّيات العامّة وحرّية الصحافة، وضايق مؤسّسات المجتمع المدني وحاول ضربها، وبات كلّ تونسي مُستهدفاً بالاعتقال بعد فرض الرقابة على الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي. كما صاغ دستوراً على مقاسه، وأصدر قانوناً جديداً للانتخابات، في الوقت الذي أدار فيه ظهره لمشكلات البلاد الاقتصادية والمالية، ما أدّى إلى استفحال الأزمات المعيشية وتأزّم الاقتصاد وازدياد المديونية للصناديق الدولية، فوصلت البلاد إلى حافة الانهيار.

وفي مدى فترة حكمة التي اقتربت من إكمال سنواتها الخمس، لم يواجه سعيّد معارضةً حقيقةً، ما جعله لا يكترث لأزمات البلاد، وأوقف عمله لمحاربة الخصوم وتثبيت حكمه، لذلك لم تظهر أيُّ بادرة لتغييره بعدما تبيّن أنّه لن يغيّر مساره الكارثي. أمّا مع خروج الاحتجاجات الجديدة فقد استجدّ أمر يمكن أن يتطوّر ويُؤدّي إلى وقف مساره نحو حكم البلاد لدورة رئاسية جديدة، تبيّن أنّه استكمل التحضيرات كلّها لكي يفوز بها، وربّما يضع في باله الثالثة، وهكذا. وإزاء هذا الواقع، تتوفّر للمعارضة فرصةٌ موضوعيةٌ تسمح لها بالاستمرار في الاحتجاجات وتحقيق انتصار يُنحّي سعيّد عن السلطة، من دون أن يكون لسقوطه وقع مدوٍّ في البلاد، يُؤثّر على مؤسّساتها وسلمها الأهلي. إذ تبيّن أنّه خلال فترة حكم سعيّد، لم يستطع الرجل بناء منظومة حكم استبدادية متكاملة، كما قُيّض للرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي أن يفعل خلال فترة حكمه مصر، على سبيل المثال. منظومة حكم توفّر لسعيّد الحماية، وتدافع عنه من خطر الشارع، إن طاولت أظفاره وجه الرئيس.

> لم يكن معقولاً ألّا ترى أحزابٌ تونسيةٌ عريقةٌ، وطنياً وسياسياً، في تعليق عمل البرلمان وفي وقف العمل بالدستور انقلاباً

مَردّ ذلك أن سعيّد بدا رجلاً عاجزاً عن إنجاز أيّ أمر واتمامه، حتّى لو كان بناء تلك المنظومة التي يحتاجها المُستبدّ عادةً لتمكين حكمه سنواتٍ مقبلة، وذلك لسبب بسيط يتعلّق بشخص سعيّد نفسه، لأنّه لا يثق بغيره من البشر. إضافة إلى ذلك، يعتبر سعيّد نفسه كلّي القدرة من خلال السعي إلى إعلاء نفسه إلى مرتبة «إله»، وبالتالي، هو يرى الآخرين أقلّ منه مرتبةً فلا يمكنهم تنفيذ ما يراه لأنّهم ضعفاء في نظره وقاصرين، بينما هو الوحيد الذي يمتلك القدرة على العمل في أمّة من الكسولين والعجزة، فكيف بهم يعارضونه؟ كما أنّه يراهم فاسدين؛ فمن لم يكن منهم فاسداً هو في نظره مشروع فاسد، بينما هو الوطني الوحيد وسط جمهور من الخونة، وهو الشريف، نظيف الكفّ الوحيد، بين سرب كبير من الحيتان الفاسدين. إذا ما تَسنّى للمُعارضة، في سياق احتجاجاتها المُستجِدّة، خلع سعيّد في الشارع، أو حتّى عبر الانتخابات، تبقى أمامها مهمّةٌ صعبةٌ وطويلةٌ تتطلّب الحزم والحضور وقوّة الضغط، وهي تفكيك الاستبداد الذي أعاد سعيّد إليه الروح في تونس بعد أن كانت تخطو خطواتها الواثقة في مسار الانتقال الديمقراطي. كما أنّ من المهمّ تأسيس جمعيات ومنظّمات يكون هدفها البحث عن أدوات تمكين الظاهرة الاستبدادية في المجتمع والدولة والتخلّص منها، عبر الإصلاحات القضائية والدستورية والمؤسّساتية. كذلك، من المهم زيادة منعة الجماهير تجاه الاستبداد وزرع الاستعداد الفطري فيها لمواجهته. ومن المهمّ أيضاً لهذه المنظّمات والأحزاب التي تضع مصلحة المواطنين أولويةً في نضالها ألّا تنساق وراء شعارات شعبوية يرفعها رئيس يتولّى حكم البلاد، بينما يضمر الاستفراد بالحكم فيها. إذ لم يكن من المعقول ألّا ترى أحزابٌ تونسيةٌ عريقةٌ في النضال المجتمعي والوطني والسياسي في تعليق عمل البرلمان، وفي وقف العمل بالدستور، انقلاباً، وهي خطوات تعدّ ألف باء الانقلابات، وصعود الظاهرة الاستبدادية.

(كاتب سوري)

## كاريكاتير

**عماد حجاج**

# وهم الإصلاح في الأردن وغيره

**حلمي الأسمر**

افترشت التعقيبات والتعليقات، التي تُحلّل نتائج الانتخابات النيابية في الأردن وتقرأها، مساحةً غيرَ قليلةٍ، ليس في الأردن فحسب، بل في غير مكان من الإقليم، وربّما في أكثر من بقعة في العالم، خاصّةً تلك الساحات التي ترقب ما يجري في بلادنا. وزاد من اهتمام هؤلاء وأولئك ما انتهت إليه الانتخابات من فوز لافت للإخوان المسلمين، عبر ذراعهم السياسية، حزب جبهة العمل الإسلامي، إذ اختار نحو نصف مليون من الناخبين 31 إسلامياً أعضاء في مجلس النواب الأردني العشرين، وبدا كأن زلزالاً أصاب عقول بعضهم، لأنّهم لم يقرأوا الحدث في سياقاته التاريخية.

بدايةً، لا يكاد يختلف اثنان في العالم العربي، وربّما في العالم كلّه، في أنّ «الإخوان» سيفوزون في أيّ انتخابات حقيقية ونزيهة تجري، ليس في الأردن فقط، بل ربّما في أيّ بلد فيه جالية عربية مسلمة، حتّى لو كانت في بلاد الفرنجة، وتلك حكاية شديدة التعقيد يصعب على من يسمّون «رموز الثورة المضادّة» بلعها أو استيعابها، ناهيك عن فهمها، خاصّة أنّهم أنفقوا مليارات الدولارات لتكفين ما يسمونه «الإسلام السياسي»، خاصّة بعد ما أفرزه «الربيع العربي» من تغييرات جذرية، لم يزل كثيرون يعتقدون أنّها «صناعة غربية»، ربّما لأنّهم لا يريدون أن يصدّقوا أنّ الشعوب يمكن أن تتحرّك لصناعة مستقبلها. وفي المحصّلة، لا يحسب هذا الميل «الفطري» إلى الإخوان فقط، بقدر ما هو تعبير عن تجذّر الإيمان بالإسلام ومن يمثّله في الضمير الجمعي العربي والمسلم، وبمعنى آخر، لو قيّض للشعوب العربية والإسلامية أن تختار رموزها وقادتها بحرّية حقيقية، فإنّها ستختار أكثرهم تديّناً وإيماناً، ولهذا ربّما نأت غالبية الأنظمة العربية عن «بلاء» الانتخابات بوصفها رجساً من عمل الشيطان، وشُيطِنت العملية الديمقراطية بوصفها حتّى منتجاً غربياً لا يصلح للمسلمين، وزاد بعضهم سبباً آخرَ على نبذها تحت عنوان: «شعوبنا ليست جاهزة أو ناضجة بما يكفي لممارسة الديمقراطية». والخلاصة هنا، أنّ فوز إخوان الأردن هو من تحصيل الحاصل، ولم يكن مفاجئاً، إنّما كان المفاجئ إجراء الانتخابات بجرعة غير معهودة من النزاهة، لم يعتد عليها الأردنيون ولا غيرهم، منذ انتخابات 1989، التي جاءت ببرلمان شبيه بالبرلمان العشرين، وهنا مفارقة لافتة، فقد انطلقت بعض الأقلام متغزّلة بالنزاهة وبالحياد، اللذين سادا عملية الانتخاب والفرز، واعتبرها بعضهم منحة كُبرى، وقراراً «جريئاً» من صاحب القرار، يستدعي «ردّ التحية بأحسن منها»، على اعتبار أنّ السمة اللصيقة والطبيعية هي التزوير والهندسة والتعيين، وربّما يكون هؤلاء معذورين فيما ذهبوا إليه، بعد أن تحوّلت الانتخابات النيابية نوعاً من المسرحية المملّة، وكلّ من خاض في هذا الأمر تذكّر ما قيل صراحة على لسان مسؤول كبيرعن «تعيين» 70 نائباً ذات انتخابات مضت، أو ما هو مشهور عن البرلماني المُخضرم، عبد الكريم الدغمي، قوله في حوار في فضائية المملكة (الحكومية)، إنّ النواب مُجرَّد ديكور(!)

ربّما يغيب عن أذهان متابعين كثيرين للحدث الأردني ما جرى قبل قرار الذهاب إلى صناديق الاقتراع، وهو ما يتمثّل بسلسلة كثيفة من تعديلات للدستور أعادت ترسيم العلاقة بين السلطات الثلاث، على نحو حجّم (وربّما حطّم) دور السلطة التشريعية إلى حدّ مثير، وعظّم دور السلطة التنفيذية، بل أعاد إنتاج ما تسمّى «الولاية العامّة»، وسحبتها حتّى من بين أيدي السلطة التنفيذية ذاتها لصالح القصر، وهو ما جعل كاتباً ومُحلّلاً سياسياً معتدلاً وغير معارض، منذر الحوارات، يقول لموقع «الجزيرة نت»، «إنّ التعديلات الدستورية جاءت للحدّ من صلاحيات السلطة التنفيذية القادمة، ولتقييد ولايتها العامّة، خاصّةً عند الحديث عن تأسيس مجلسٍ للأمن القومي يُعنى بالسياسة الخارجية والأمن وملفّات داخلية». وإنّ «التخويف من الأحزاب السياسية الصاعدة من التدخّل في هياكل البنية الأمنية والمؤسّساتية، وأنّ تصبّغها بالصبغة الحزبية، وتدخّلها بالعمل السياسي، هو كلام يتنافى مع الديمقراطية وحرّية الاختيار»، كما رأى أنّ التشكيك في القوى السياسية المحلّية معناه «القناعة الأكيدة بعدم أهلية المجتمع المدني بأن يفرز مؤسّساته التي تقود البلد، ما يُؤشّر إلى أنّ هذه الخطوة شكلية». هذا ليس تقليلاً من أهمّية ما جرى في الأردن، ولكن محاولةً لوضعه في سياقه الحقيقي، فالإصلاح الحقيقي يحتاج آليةَ عملٍ وقراراتٍ بالغة التعقيد، ربّما لم يبلغها بعدُ الأردن ولا أي بلد عربي آخر، ما يجعل قصّة الإصلاح مُجرَّد وهم أو حلم بعيد المنال.

> الإصلاح الحقيقي يحتاج آليةَ عملٍ وقراراتٍ بالغة، ربّما لم يبلغها بعد الأردن وأي بلد عربي

(كاتب من الأردن)



# استضعاف مسيحيي لبنان بعد تشتيت سنّته

**دلال البزري**

نتكلم هنا عن نظام طائفي، ليس لشجبه، إنّما لوضع الصورة في محلّها.

قبل الحرب الدائرة في غزّة، استولى حزب الله على أراضٍ مسيحية، وبلدة لاسا في جبيل ليستْ إلّا واحدةً منها. ولا تُحصى الأدبيات «الحزبلهية» التي تدعو إلى استعادة قرى جبيل وكسروان من أيادي المسيحيين، ومنها كلام قديم لأمين عام الحزب حسن نصر الله يعلن فيه: «لن نسامح من سيقيم كانتوناً مسيحياً في المنطقة الشرقية وفي جبيل وكسروان، لأنّ هذه مناطق المسلمين، وقد جاءها المسيحيون غُزاةً» (والمسلمون المقصودون هنا هم الشيعة). وحظّ بلدة لاسا أنّها ملك الأبرشية المارونية، القادرة على الدفاع عن نفسها، أمّا بقية الأراضي فتحتاج إلى تحقيق دولي، على غرار التحقيق مع كُبريات السرقات المصرفية.

في أثناء المعارك القانونية، التي لم تثمر بعد عودة لاسا الى أصحابها، كان حزب الله يُبدّد المواقع المسيحية واحدةً بعد أخرى؛ قائد الجيش الذي يمدّد له، البديل عن رئيس البنك المركزي الشيعي، خلافاً للعرف بأن يكون مارونياً؛ رئيس الجمهورية، المنصب الماروني الأعلى الشاغر منذ عامين، الذي يُعطّل الحزب انتخابه إلّا إذا ضمن أنّ التصويت سيكون لمصلحة مرشّحه سليمان فرنجية، صاحب الكتلة المسيحية الأضعف من بين الأخرى (ثلاثة نواب)؛ اغتيال شخصيات مسيحية، ورفض التحقيق في اغتيالهم؛ توقيف شخصيات مسيحية للتحقيق؛ منع التحقيق في جرائم كان المسيحيون ضحاياها الأكبر عدداً (انفجار المرفأ مثلاً)... ناهيك عن أعمال طاولت بقية الطوائف، وفي طريقها كانت تهمّش المزيد من المسيحيين؛ مثل أسلمة مظاهر الحياة، والاعتداء على دكاكين الخمر، ونصب الأعلام الصفراء وصور القادة «الإلهيين» في الطرق السريعة، وتأنيب لابسات «المايوه»، والتعييب على الساهرين والراقصين. ضاعف انخراط حزب الله في حرب مع إسرائيل نرجسيته، ومن تخيّله لقدرته على التحكّم في الداخل اللبناني قبل خارجه. ومثل كلّ مرّة، كان نصيب معارضي حربه مع إسرائيل وضعهم في خانة الخيانة والصهيونية والإمبريالية. والكلام الآن أصبح أكثر قسوةً. مثلاً مواعظ الأحد، للمطران بشارة الراعي، قوامها وقف الحرب مع إسرائيل، انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتقوية الدولة اللبنانية. ويدعو الراعي أخيراً إلى قمّة روحية (رجال الدين من الطوائف كلّها)، فيكون جواب المفتي الشيعي الممتاز، الموالي لحزب الله أحمد قبلان: «لا نقبل التلاعب بالكنيسة لخدمة الإرهاب الصهيوني والجرائم العالمية». النغمة نفسها عند رئيس البرلمان وشريك الحزب منذ دهر نبيه برّي: بعضهم «يريد أن يطعن المقاومة بالخنجر برفضه دعم المجهود الحربي»، ونائب حسن نصر الله نعيم قاسم: «سيموتون قهراً قبل أن يموتوا تحت القذائف الإسرائيلية».

وإعلام الحزب لا يُقصّر. بعض أقلامه تُنظّر لشيطنة الموارنة، فيصف أحد مُفكّريه ما كان يُسمّى «المارونية السياسية». وكلبناني، تفهم من هذه التسمية أنّ مفكّرنا وقف عند الزمن الذي كان يهيمن فيه الموارنة على لبنان، أي قبل أكثر من نصف قرن. فيتساءل: المارونية السياسية تتهم حزب الله بأنّه يجّر لبنان إلى حرب مع إسرائيل؟ وأنّ له أجندة إيرانية؟ ... حسناً، فليكن واضحاً أنّ المارونية السياسية هي «خطّ الولاء لأميركا وإسرائيل»، وتأتي ضمن «فكرة مشبوهة اسمها تحييد لبنان». وهي «فكرة تتناقض بخطّ مستقيم مع الكينونة الوجودية للبنان». ونهج المارونية السياسية «لا وطني، خياني»، والدليل «عصابات بشير الجميل الإجرامية» (وبشير الجميل قتل منذ 42 سنة). ويخلص: «إنّ المارونية السياسية لم تكن يوماً، وهي الآن أكثر من أيّ وقت مضى، سوى فصيل عميل لأميركا وإسرائيل والسعودية، وقوّة عميلة تحتل لبنان، تتبع الجيش الإسرائيلي وتنفّذ أوامره، مثلها مثل أيّ عصابة من عصابات ذلك الجيش الإجرامي قاتل الأطفال والنساء والأبرياء».

وعلى ذكر بشير الجميل، الزعيم الأول لدى مسيحيي لبنان، وذكرى اغتياله هذه الأيّام، يطلّ على الشاشة النائب السابق نوّاف الموسوي (مسؤول الموارد والحدود في حزب الله)، ويتكلّم عن مشكلة انتخاب رئيس للجمهورية، فيقول إنّ رئيساً للجمهورية لا يوافق عليه حزب الله «لن يعيش، لن يبقى»، فيذكّر «واحد انتُخِب رئيساً ولم يحصل على موافقتنا... وطلع الشرتوني وقتله...» (حبيب الشرتوني قاتل بشير الجميل). والآن، يقود الحزب حملتَين، خلف ستار غير كثيف من دخان حرب الجنوب. الحملة الأولى لإعادة مناقشة القانون الجديد للانتخابات النيابية، قبل عامَين من عقدها، في أجندة بدت في غير محلّها، إلّا إذا كان القصد منها جسّ النبض المسيحي. فالذي أطلقها هو نبيه بري زعيم «أمل»، مسهّل أعمال الحزب في مؤسّسات ما تبقى من الدولة، و«المجتمع المسيحي العميق»، كما تصفه إحدى الكاتبات. يقلقهم المشروع الجديد، يعرفون من خلفياته وممّا سبقه أنّه من الأسلحة التي يُراد منها سحب المزيد ممّا لا يزال يمثّل رافعةً يستطيع المسيحيون التمسّك بها من داخل النظام.

تمسّ الحملة الثانية القانون مباشرةً، إذ تريد أن ترسي أرقاماً «مقنعة». وفي بلد، توقّف فيه العدّ وإحصاء نسب طوائف منذ العام 1932، تجنّباً لـ«الفتنة»، أصبحت تقديرات الطوائف عملية سياسية تهدف إلى إضعاف حظوظ هذه أو تلك من الطوائف، بحرمانها من صعود ممثليها في الدولة والبرلمان والوزارة، أي في مجال «الحصص» الطائفية.

قبل الحرب بأشهر، قدّم رئيس الوزراء المحسوب على حزب الله نجيب ميقاتي للحزب خدمةً، فأعلن أنّ المسيحيين في لبنان لا يشكلون أكثر من 19,5% من إجمالي عدد الآخرين. ولم يفصح عن مصدر أرقامه رغم إلحاح الصحافيين عليه. وبعيد الحرب بشهرين، أعلن حسن نصر الله في خطاب أنّ مجموعته السياسية هي «الأكبر في لبنان، ولها القاعدة الشعبية الأوسع». مستخلصاً التساؤل: «هل نتوقّف (بهذه الحالة) عن العدّ؟»، ناسفاً بذلك العُرف الذي أقامه رفيق الحريري بأن تتوقّف آلة عدّ المسيحيين، وتكون حصّتهم السياسية محفوظة بصرف النظر عن وزنهم الديموغرافي. ومنذ أيام، أثناء الحرب، صدرت «دراسة» في إعلام الحزب تقول إنّ نسبة المسيحيين في لبنان أصبحت توازي 15%. فكانت لها طنّة ورنّة، وما يشبه الاحتفال بها، بأنّها تأكيد على صوابية المقاومة، على ثقلها، على ضرورة إعادة البحث بقانون الانتخاب، وليعطى «كلّ ذي صاحب حقّ حقه»... إلخ. وكلّه يجري لصالح تهجير المزيد من المسيحيين، إن بقوا على عدم إذعانهم، يتمثلون بالسنّة، الذين فقدوا رئيسهم باغتيال نصف معترف به بيد حزب الله والسوريين، فتيتّموا، وتشتّتوا، وصارت القوى الدينية الإخوانية (جماعة إسلامية)، طاقتهم الوحيدة الآن، مع الحرب، فيما حُيّد الدروز بفضل زعيمهم وليد جنبلاط، الذي انضوى هو الآخر تحت جناح الحزب، وبقي الزعماء المسيحيون يقاومون الإذعان. فقياساً إلى بقية اللبنانيين، المسيحيون هم الأكثر تنوّعاً في تصعيد زعاماتهم. لديهم أكثر من رأي، ليس بين المجموعات المختلفة، إنّما داخلها أيضاً، ومجتمع مدني متمرّس. لدى المسيحيين أفراد داخل الجماعة، ولكلّ فرد كيان. هم ورثة أوروبا، بهذه الفردية الحداثية، التي كان يتمتّع بها التنويريون المسيحيون، وخصوصاً الموارنة من بينهم، هم روح لبنان، إذا راحوا، صرنا (بقية العرب) تحت سلطة قاهرة واحدة، مغمّسة بالشقاء.

والنجاح باقتلاعهم، كما حصل مع بقية مسيحيي المشرق، سيكون محاكاة واضحة لإسرائيل اليوم، ولكن من دون إبادة صريحة، بل بالاستنزاف البطيء، المخفي، المخيف، وبيد مجموعات وأحزاب دينية، تؤمن بأنّها تخوض حرباً مُقدّسة حتّى ظهور المهدي، مثل نظيراتها الإسرائيلية، التوّاقة إلى لقاء المسيح اليهودي، وبناء الهيكل الثالث.

> انخراط حزب الله في حرب مع إسرائيل ضاعف نرجسيته، ومن تخيّله لقدرته على التحكّم في الداخل اللبناني قبل خارجه

(كاتبة لبنانية)

# إيران أولاً... لا حزب الله ولا «حماس»

**زياد بركات**

إذا كان ثمّة حِكمة أو مَثَل يُعبّر عن الشخصية الإيرانية، بعد صناعة السجّاد والشطرنج، فهو المثل الإيراني، إنّك تستطيع أن تُردي عدوّك قتيلاً بالمواظبة وحسب على تمرير «القُطْنة» على وريده. في ضوئه، نستطيع أن نفهم ما تسمّيه طهران الصبر الاستراتيجي في معرض ردّها على من يتهمها بالرخاوة أو حتّى الخوف أو تغليب المصلحة على المبدأ أو على الخطاب المُعلَن. ومن ذلك أن تُنتهَك سيادتها، ويُقتل في أرضها ضيفٌ عزيزٌ عليها، وأحد أضلاع محورها للمقاومة (الشهيد إسماعيل هنيّة)، فلا تسارع إلى الردّ، بل تعتصم بالصبر الاستراتيجي معطوفاً على وعيد بالردّ تكرّر وأُبتذِل حتّى أصبح مُجرَّد لازمة لغوية لا تُؤخَذ بجدّية.

في المؤتمر الصحافي الأوّل للرئيس الإيراني الجديد، مسعود بزشكيان، الذي عقده قبل أيّام، حرص الرجل على مزيد من تخفيض أيّ توقّعات مبالغ فيها من حكومته إزاء ملفّات عدّة، وأهمّها بالطبع العلاقات مع الولايات المتّحدة ودول الجوار المُلتهِب، فالأميركيون إخوة للإيرانيين، والمشكلة مع ساستهم، فإذا تراجعوا عن استهداف طهران فإنّ الأخيرة ستردّ التحيّة بأحسن منها. فهل غادر الإيرانيون بهذا شعارهم «الموت لأميركا»؟ ... ليس الأمر بهذا التبسيط، فالسياسة الإيرانية مُركّبة ومُخاتِلة، والتعبير عنها لا يتّسم بالدقّة، بل بتعدّد المعاني والمقاصد، وأحياناً بالتضليل.

يعكس هذا تعدّدَ الوسائل التي تلجأ إليها إيران لتغليب مصلحتها أولاً، كما يعكس استراتيجياتٍ ذكية، وإنْ كانت مكشوفةً، لترك الباب مواربـاً دائماً، والمراوحة بين الدبلوماسية والتهديد باستخدام القوّة، أو حتّى استخدامها، لكن عبر أدواتها، وعندما لا تُفيد هذه السياسة القائمة على المراوحة بين الخطاب ونقيضه، وتجد إيران نفسها محشورةً في الزاوية، كما في حالة اغتيال هنيّة في قلب عاصمتها، تلجأ إلى تعويم خطابها واستدعاء مفهوم الصبر الاستراتيجي (القُطْنة إيّاها)، فليس هذا وقت الرد الذي سيأتي حتماً، لكن ما تفعله طهران وتسوّغه لنفسها لا ينطبق على أدواتها، فحزب الله قام بالرد فعلاً على اغتيال القيادي العسكري في صفوفه فؤاد شُكر، وكذلك فعلت جماعة الحوثي، ما يعني عملياً تحييدَ إيران نفسها، وتحصينها من أيّ اشتباك مباشر قد يقود إلى حرب شاملة، والاستثناء الوحيد كان في 13 إبريل/ نيسان الماضي، مع التأكيد أنّه كان محسوباً، وبترتيبات مُعقّدة إقليمية ودولية بما لا يستدعي ردّاً إسرائيلياً، وهذا لا ينفي أهمّية تلك الضربات الواسعة وغير المسبوقة.

قبل أكثر من 20 عاماً، كان كاتب هذا المقال ضمن وفد صحافي عربي زار إيران، وقابل مسؤولين فيها. كان وزير الثقافة والإرشاد المستقيل، عطا الله مهاجراني، على رأس المركز الدولي لحوار الحضارات، الذي أنشأه الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في ولايته الأولى، وخلال النقاش دعا مهاجراني كاتب المقال إلى النظر من نافذة القاعة التي استقبل فيها ضيوفه من الصحافيين العرب، وقال له: «انظر إلى شوارع طهران المتّسخة، المزدحمة، هل تعلم أنّنا ندفع ملياري دولار سنوياً لحزب الله، وهو ليس إيرانياً؟ لو أنفقنا هذا المبلغ على شوارع طهران لأصبحت أفضل وأجمل من شوارع باريس».

ذهب خاتمي، ومن بعده جاء محمود أحمدي نجاد، وخلال الانتخابات التي جاءت بالأخير كان شعار أنصار منافسه، مير حسين موسوي، يُسمع عالياً في شوارع طهران، فإيران أولاً، لا حزب الله ولا «حماس»، وهذا ليس طارئاً، بل أساسي لدى كلّ الساسة الإيرانيين، وآخرهم بزشكيان، فعلى البلاد أن تظلّ آمنة من الأذى، أن تربح وتتقدّم سواء بالانفتاح على الغرب أو باستخدام الأدوات في الجوار العربي لإجبار هذا الغرب على أخذ مصالح طهران بالحسبان، سوى ذلك مُجرَّد جعجعة يُصدّقها كثيرون هنا في المنطقة، بينما هي مُجرَّد شعاراتٍ لا يلتفت إليها المواطن الإيراني، ولا يراها، وهو يتجوّل في شوارع بلاده.

# «العربي الجديد» في سنتها العاشرة

**محمد أحمد بنّيس**

أطفأت صحيفةُ «العربي الجديد» شمعتها العاشرة في ظروف إقليمية ودولية تكاد تختلف كلّياً عن تلك التي شهدت انطلاقتَها قبل عشر سنوات. فقد تزامن صدورُها مع تفجّر تناقضات الثورات العربية، التي كانت، آنذاك (2014)، تتلمّس سبُلَ التحوّل إلى الديمقراطية، بما يفتح أمام شعوب المنطقة آفاقَ الحرّية والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية.

حرصت «العربي الجديد»، منذ انطلاقتها، على انتهاج خطٍّ تحريريٍّ متوازنٍ، يجمع بين الانحياز لتطلّعات الشعوب العربية والقضايا المصيرية للأمّة، وفي مُقدمّتها قضايا التحرّر والنهضة والتنمية، والحرص، في الآن ذاته، على حرّية الرأي والاختلاف المسنودة بالمسؤولية المهنية. فاستضافت، على سبيل المثال، أصواتاً تباينت طروحاتُها واجتهاداتها بشأن الأسباب التي أفضت إلى إخفاق ثورات الربيع العربي. فلم تتردّد في نشر مقالاتٍ كان تقديرُ أصحابها أنّ الإسلام السياسي العربي، بمختلف أطيافه، يتحمّل مسؤولية إخفاق هذه الثورات وخروجها من مساراتها التي كان يُفترض أن تنعطف إليها. لكنّها أيضاً أفسحت مساحة واسعة أمام زوايا نظر مغايرة في فهم ذلك الإخفاق، وتفكيك أسبابه، لا سيّما تلك التي حمّل أصحابُها العسكرتارية العربية، وقوى الثورة المضادّة، والدولَ الغربية الكُبرى، مسؤولية ما آلت إليه هذه الثورات.

علاوةً على ذلك، ظلّت فلسطين في قلب «العربي الجديد» مواكبةً وتحليلاً واستشرافاً. وكان لصعود اليمين الصهيوني المُتطرّف في إسرائيل، والتطوّر النوعي في أداء المقاومة الفلسطينية، وانتقال التطبيع العربي الإسرائيلي إلى أطوار جديدة... كان لذلك كلّه أثره في تبوُّء القضية الفلسطينية مكانةً خاصّةً في رؤية «العربي الجديد» وأدائها. وجاء «طوفان الأقصى»، وحرب الإبادة الجماعية في غزّة، والارتجاج الأخلاقي والسياسي الذي واكبهما، إقليمياً ودولياً، ليفرض على الصحيفة والموقع إيقاعاً جديداً في تغطية الأحداث والوقائع للمقتلة المفتوحة في غزّة منذ نحو سنة.

وعلى الرغم من أنها حرصت منذ البداية على التخفُّف من النزعة العروبية الأرثوذكسية، إلّا أنّ توجهها العروبي، المعتدل والديمقراطي، لم يرقْ المنظومة الرسمية العربية المحافظة بطبيعتها، فتعرّض موقعها الإلكتروني للحجب في غير بلد عربي، في مسعىً لتقليص قاعدة القرّاء الذين يتابعون ما يُنشَر على صفحات الصحيفة، وفي أقسام الموقع، من تقاريرَ ومتابعاتٍ. والمفارقة أنّ التضييق الذي تعرّضت له الصحيفة، خاصّةً خلال سنواتها الأولى، ساهم في توسيع قاعدة قرّائها وتنوّعهم في مختلف البلاد العربية.

في السياق ذاته، كان لافتاً حرصُ «العربي الجديد» على أن تكون منفتحةً، أولاً على الجغرافية العربية المُمتدَّة بمختلف مكوّناتها، من دون «مركزية مشرقية»، ما أتاح ذلك للقارئ العربي التعرّف، عن كثب، إلى ما تعيشه البلاد العربية من معضلات وما تجابهُه من تحدّيات، وثانياً على الصوت النسوي، من خلال حضوره المتواتر في صفحاتها، بما يتيحه ذلك من التعرّف إلى انشغالات الكاتبات العربيات ومواقفهن وآرائهن في غير شأن.

عايشت «العربي الجديد» المخاضات العسيرة التي واكبت إخفاق ثورات الربيع العربي، وكانت شاهدةً على المآلات المأساوية التي انعطفت إليها القضية الفلسطينية. كما كانت في قلب التحوّلات التي تشهدها المجتمعات العربية. هذه الحصيلة تفرض عليها خوض تحدّيات جديدة، باستدعاء ما يستجدُّ من وقائع وقضايا وأسئلة وتحليلها، في ضوء التحوّلات الجارية في المشهدَين الإقليمي والدولي، وبالأخص في ما له صلة بالقضية الفلسطينية التي تمرّ بمنعرج مفصلي، مفتوح على الاحتمالات كلّها.

# عن عالم ما بعد أميركا

**عائشة البصري**

في مقابلة له مع بودكاست «All In»، الذي يستضيف كبار المستثمرين في التكنولوجيا، قال الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، إنّ الدول تتخلّى عن الدولار الأميركي «مثل الذباب»، وإذا فقد الدولار هيمنته على التجارة العالمية سيكون هذا بمثابة «خسارة حرب». وعلى عكس منافسته الديمقراطية، كامالا هاريس، أدرج ترامب موضوع الدولار في حملته الانتخابية، مُردّداً أنّه إن عاد إلى البيت الأبيض فسيفعل ما بوسعه للحفاظ عليه عملةً احتياطيةً في العالم، وسيفرض تعريفات جمركية بنسبة 100% على الدول التي تتخلّى عن الدولار في معاملاتها التجارية. وضع المُرشّح الملياردير أصبعه على معضلة كبرى تواجهها أميركا اليوم؛ مستقبل الدولار، لكنّ الحلّ الذي يقترحه لا يأخذ بعين الاعتبار أنّ بلاده لم تعد الخيار الوحيد والأفضل في العالم، وأنّ التعريفات التعجيزية ستدفع الدول إلى أحضان الصين والهند وغيرها من الدول التي تنافس العمّ سام، بل تحارب ديكتاتورية الدولار.

لم يعد على خبراء علم الاقتصاد والسياسة والتاريخ حصراً الإقرار بأنّ العالم يعيش بداية انهيار النظام الدولي الليبرالي، الذي سمح لأميركا بأن تهيمن اقتصادياً وعسكرياً وأيديولوجياً على بقية العالم ما يناهز قرناً من الزمن. لكن هذا التغيير يبدو أنه قد فات ترامب، مثلما فات الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي تسبّبت رؤيته المتغطرسة لأميركا في إدخال بلاده وحلفائها الأوروبيين حرباً بالوكالة ضدّ روسيا في أوكرانيا، بغية تحقيق أحد أولى أهداف الحلف الأطلسي (ناتو) التي لخّصها أمينه العام الأول، اللورد إسماي، بقوله: «ضرورة إبقاء الروس خارجاً، والأميركيين داخلاً، وألمانيا في الأسفل».

لم يُخفِ بايدن ابتهاجه لاجتياح روسيا أوكرانيا، متخيلاً أنّ تحالف «ناتو» سيسحق روسيا عسكرياً، ويدمّر اقتصادها عبر حزمة عقوبات لم يشهد التاريخ الحديث لها مثيلاً، ويزعزع استقرارها بما يسمح بتفكيكها والسطو على مواردها وأسواقها، وإضعاف ألمانيا والصين في آن. لم ينتبه الرئيس العجوز إلى أنّ العالم في مطلع الألفية الثالثة لم يعد شبيهاً بما كان عليه في السبعينيّات والثمانينيّات، حين نجح دعم واشنطن أفغانستان في حربها ضدّ الاتحاد السوفيتي في التسبّب بانهيار الأخير.

لم يحسب حساباً لبروز مجموعة بريكس كتلةً آسيويةً تقودها الصين وتقف الدول على بابها، رغبة في الانضمام إليها لخوض حرب ضدّ السيطرة الأميركية، عبر بناء نُظم اقتصادية وسياسية وعسكرية مُتحرّرة من التبعية لواشنطن. على عكس ما توقّعه بايدن وحلفاؤه، لم تنهر روسيا بعد أزيد من سنتين ونصف السنة على اجتياحها أوكرانيا، التي تتقدّم يوماً بعد يوم نحو هزيمتها. أبانت موسكو جاهزيةً ملحوظةً لامتصاص عقوبات اعتادت مجابهتها منذ فُرضت عليها بعد اجتياحها جزيرة القرم. اتّجهت بغازها ونفطها وسلعها نحو الأسواق الصينية والهندية، وغزت أسواقاً جديدة، من آسيا حتّى أفريقيا. في المقابل، انقلب السحر على الساحر، وتضرّرت أوروبا جرّاء ارتفاع أسعار الطاقة التي كانت تحصل عليها بأثمان زهيدة عبر أنابيب نورد ستريم، التي على الأرجح فجّرتها واشنطن في أكبر عملية تخريبية في الحرب الجارية.

> أبانت موسكو جاهزيةً ملحوظةً لامتصاص عقوبات اعتادت مجابهتها منذ فُرضت عليها بعد اجتياحها جزيرة القرم
>
> يتطلّب عالمُ ما بعد الهيمنة الأميركية إعادة تقييم السياسات والاستراتيجيات، من سلاسل التوريد إلى الذكاء الاصطناعي

لكن يبدو أنّ واشنطن هي المتضرّر الأكبر من مغامرتها الأوكرانية لسوء تقدير إدارة بايدن ردَّة الفعل الدولية على توظيف واشنطن وحلفائها العقوبات والنظام المالي سلاحاً في الحرب ضدّ روسيا، ومشروع سطوهما على 300 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي الروسية، في خطوة غير محسوبة العواقب، شبّهها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بسلوك «رعاة البقر في هوليوود».

أفقدت سياسات أميركا خلال هذه الحرب الثقة في واشنطن، وفي النظام الاقتصادي القائم على الدولار، ما دفع روسيا والصين والهند وإيران وعددا من الدول عبر العالم إلى البحث عن بدائلَ للعملة الخضراء. نشط التعامل التجاري بالعملات المحلّية والأصول الأخرى، ما دفع اليوان الصيني، والذهب والعملات الرقمية، إلى مستوياتٍ عاليةٍ وغير مسبوقة. تجلّى فقدان الثقة في واشنطن أيضاً في سحب العديد من الدول احتياطاتها من الذهب المودعة لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في نيويورك، الذي كان مؤتمناً على 13 ألف طنٍّ من الذهب في السبعينيّات، في مقابل حوالي ستّة آلاف طنٍّ فقط اليوم. ولأنّ النظام الدولي رأسمالي بالأساس، فإنّ انهياره الاقتصادي يقاس بمُؤشّرات انهياره في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل، وأحد أهم تلك المُؤشّرات يكمن في استمرار الانخفاض التدريجي في نصيب الدولار من الاحتياطيات الأجنبية المُخصّصة لدى البنوك المركزية والحكومات، من 70% في السبعينيّات إلى 58% حالياً. الوضع مُرشّح للتفاقم حسب العديد من الخبراء الاقتصاديين في ظلّ الإبهام الذي يحيط بمستقبل «البترودولار»، بعد انتهاء صلاحية الاتفاقية التي التزمت من خلالها السعودية في العام 1974 تسعير نفطها حصرياً بالدولار، واستثمار فائض عائداتها من النفط في سندات الخزانة الأميركية، في مقابل حصولها على دعم وحماية عسكرية. بفضل صفقة القرن العشرين، سمحت الرياض بتربّع الدولار على عرش العملات، وتزايد الطلب العالمي على شرائه، وتدفّق رأس المال الأجنبي على سندات الخزانة الأميركية في مدى خمسين عاماً. اليوم، تلزم كلّ من واشنطن والرياض الصمتَ حول مصير صفقة «البترودولار» بعد انتهاء صلاحيتها، لكنّ مُؤشّرات تكشف بداية انفلات السعودية من قبضة أميركا. بعد انضمامها لمنظمة شنغهاي للتعاون، وقّعت الرياض في نهاية العام الماضي مع بكين اتفاقاً يتيح مبادلة العملات المحلّية بقيمة 50 مليار يوان، ما يعادل سبعة مليارات دولار، وفي مطلع يونيو/ حزيران 2024، انضمّ البنك المركزي السعودي إلى مشروع «mBridge»، وهو تجربة نظام العملة الرقمية الذي تقوده الصين، وبدأ في عام 2021 من خلال تعاون بين البنوك المركزية في الصين وهونغ كونغ وتايلاند والإمارات، من شأنه التقليل من حجم تجارة النفط بالدولار.

اليوم، تترقّب الأسواق العالمية تحرّكات السعودية، التي في حال قبولها بيع النفط في مقابل اليوان، وعملات أخرى، قد تعلن بذلك نهاية «البترودولار».

في انتظار أهم قرار سياسي سعودي، يسير العالم نحو نظام متعدّد الأقطاب للعملات مع تقلّص حصّة الولايات المتّحدة في الاقتصاد العالمي. بحسب العديد من خبراء الاقتصاد الأميركيين، بمن فيهم مايكل هادسون، وريتشارد وولف، ونوريل روبيني، فإنّ مشكلات الاقتصاد الأميركي آخذة في الازدياد، بما في ذلك مشكلة الدين العام الأميركي الذي بلغ 34,5 تريليونا في عهد بايدن، مسجّلاً بذلك مستوىً قياسياً لا توجد خطّة واضحة لسداده، وبلغت مدفوعات فائدته السنوية أكثر من تريليون دولار. أمّا الاقتصاديون المتفائلون فيجادلون عموماً بأنه لا خوف على الاقتصاد الأميركي من دينه العام، ما دام الإنفاق الحكومي يساهم بنجاح في تعزيز النمو، لكنّ هذا النوع من المُحاجَجة لم يعد قائماً في ظلّ نسبة تضخم جدّ عالية، ونمو اقتصادي أميركي متواضع يراوح عند 2,5% هذه السنة، مقارنة بنسبة نمو تتجاوز 5% في الصين. بل يجادل بعض الخبراء بأنّه حتّى هذا النمو لا يبدو طبيعياً ولا يخضع لقواعد الإنتاج والتصدير، ذلك أنّ الاقتصاد الأميركي ينمو على حساب الأموال المُقترَضة داخل البلاد وخارجها. فكلّما يكون هناك حاجة إلى تغطية عجز الميزانية، تُصدِر وزارة الخزانة الأميركية سنداتٍ حكومية، وبما أنّ الطلب على هذه المستندات محدود داخلياً ودولياً، يقوم نظام الاحتياطي الفيدرالي بشراء بعضها من طريق طباعة بليونات الدولارات، وبذلك تكون الحكومة الأميركية مُقرِضة ومدينة لنفسها. وما يزيد الوضع خطورة هو أنّ قيمة هذه العملة لم تعد منذ بداية السبعينيّات مثبّتة بالذهب كباقي العملات، ولذلك أصبحت توصف بأنّها «عملة ورقية مضطربة». وإذا أضفنا إلى هذه المعطيات المقلقة توتّرات المجتمع الأميركي، جراء الانقسامات الإثنية والاجتماعية الصارخة، والاستقطاب السياسي، وانتشار الأسلحة النارية، وشتّى مظاهر العنف، وتصاعد الجماعات المُتطرّفة، وعودة الحديث عن انفصال الولايات الديمقراطية عن نظيرتها الجمهورية، وخطر الحرب الأهلية، فإنّ الوضع العام في بلاد العمّ سام لم يعد يبعث على الثقّة الدولية التامّة بأميركا ونظامها، خاصّة في ضوء صعود قوى مجموعة بريكس.

وبما أنّ الاقتصاد يقود السياسة في النظام الليبرالي، الذي تنهار فيه الحرّيات والقيم، بما في ذلك حرّية التجارة العالمية، فمن الطبيعي أن ينعكس هذا التدهور على تراجع الهيمنة الجيوسياسية لأميركا وحلفائها. تحرص روسيا والصين اليوم على تأكيد نفوذهما في أوروبا الشرقية وبحر الصين الجنوبي وصولاً إلى الشرق الأوسط وأفريقيا. وبينما تظلّ أميركا رائدةً في مجال التكنولوجيا والقوّة العسكرية، تُسارع الصين والهند ودول أخرى من أجل اللحاق بها. بل حتّى القوّة الناعمة، التي روّجتها من خلال وسائل الإعلام وهوليوود والثقافة، لم تسلم من هذا الانهيار. أمّا الحديث عن القيم والحقوق والحرّيات، فقدْ فقَدَ أيّ معنى في ضوء رعاية واشنطن ولندن وبرلين الإبادة الجارية في غزّة. العالم الذي نعيشه اليوم يُحضّر لمشهدٍ جيوسياسي جديد، عبثاً تحاول واشنطن حصره في منافسة ثنائية بين «ديكتاتورية الصين» و«ديمقراطية الغرب»؛ نعيش مخاضَ ولادةِ عالمٍ متعدّد الأقطاب، تحكمه كتلٌ اقتصاديةٌ وسياسيةٌ مُتعدّدة، وسلسلة تحالفات مُعقّدة تحرّكها منافسات بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. يتطلّب هذا الواقع الجديد، عالمُ ما بعد الهيمنة الأميركية، الذي يتشكّل يوماً بعد يوم أمام أعيننا، إعادةَ تقييم السياسات والاستراتيجيات في جميع المجالات، من سلاسل التوريد إلى الذكاء الاصطناعي. وبينما تنشط مراكز الأبحاث والتفكير عبر أوروبا وأميركا في محاولة الإسهام في هذا التقييم، لا تحظى دراسة هذه المتغيّرات بالاهتمام الكافي في منطقتنا، وكأنّ الانتقال إلى هذا العالم الجديد لا يعنينا، بينما توجد المنطقة العربية بمشرقها ومغربها وخليجها، بمواردها وأسواقها وممرّاتها المائية في قلب هذه التجاذبات، وتوجد أيضاً أكثر من فرصة لتحويل تحدّيات هذه المتغيّرات فرصاً للتحرّر من الهيمنة الأميركية من دون الخضوع لهيمنة الصين.

(باحثة مغربية)

# إسرائيل: الفاشلون لا يستقيلون

**أحمد الجندي**

لطالما استقرّ في أذهاننا أنّ الفاشلين لا يمكثون في مناصبهم في البلدان الديمقراطية، أو التي يقال عنها ديمقراطية، وأنّ الشعوب التي تتمتّع بحرّية انتخاب قادتها لا تسكت على بقاء القادة الفاشلين. غير أنّ ما حدث في إسرائيل، طوال أكثر من 11 شهراً، أسقط تماماً هذه القاعدة، أو ما ظنناه قاعدةً لا تتبدّل.

حين نراجع أسماء المستقيلين عن الهزيمة التي تلقّتها إسرائيل في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، لن نجد بين من قرّروا تقديم استقالاتهم أحداً من القادة الكبار، ونقصد من يقودون الأجهزة الأساسية في الدولة من السياسيين؛ أي رئيس الحكومة والوزراء، أو العسكريين؛ وتحديداً وزير الحرب، ورئيس الأركان، وقادة الموساد، والشاباك، والاستخبارات العسكرية (أمان). الوحيد من بين هؤلاء الذي قدّم استقالته رئيسُ الاستخبارات العسكرية أهرون حليوة (من أصول مغربية)، الذي استقال في إبريل/ نيسان الماضي، أي بعد ما يقارب سبعة أشهر من الكارثة التي حلّت بإسرائيل. أمّا بقية الفاشلين فلم يغادر أحدٌ منهم منصبه، بعدما انتقلت عدوى الالتصاق بالكرسي إلى الإسرائيليين، وصار الجميع مُصرّين على البقاء في مناصبهم، وممارسة أعمالهم وكأن شيئاً لم يحدث؛ فلا السياسيون اعترفوا بذنوبهم، ولا العسكريون غادروا.

الغريب أنّ تكرار الفشل لم يعد دافعاً لاستقالة هؤلاء القادة الكبار، فرئيس الشاباك رونين بار باقٍ في منصبه رغم فشله مرّة تلو الأخرى، أخيرتها ما حدث في معبر الملك حسين بين الأردن وإسرائيل، وأقصى ما صدر عنه كان في فبراير/ شباط الماضي، حين صرّح بأنّه سيستقيل حينما تسمح الظروف، ما يعني بقاءه في منصبه طالما استمرّت الحرب. وهكذا، فإنّه وغيره من القادة استخدموا هذه الحُجّة كما لو كانت مبرراً «أخلاقياً» يدفعهم إلى التمسّك بمناصبهم، وكأنّهم يقومون بالتضحية من أجل دولتهم.

وعلى هذا الأساس لم يكن من الغريب، في ظلّ إصرار هؤلاء القادة على البقاء في مواقعهم، أن تتأخّر استقالات العسكريين العاملين تحتهم، من قادة الوحدات والفرق والقطاعات، ممّن أحسّوا بالمسؤولية التي لم يشعر بها قادتهم، فكانت أولاها استقالة قائد فرقة غزّة، العميد آفي روزنفيلد، في يونيو/ حزيران الماضي، بعد تسعة أشهر كاملة من فشله في الدفاع عن مستوطنات غلاف غزّة أمام هجوم المقاومة، ليخلفه العميد باراك حيرام، الذي بُرِّئ إثر تحقيقات عسكرية خضع لها نتيجة قتله مستوطنين، بعد إطلاقه القذائف المدفعية من دبابات الجيش الصهيوني على بيوت احتجز فيها المقاومون مستوطنين صهاينة. وهي تحقيقات صرّح فيها رئيس الأركان هرتسي هاليفي بأنّ حيرام «كان في موقف استثنائي، وكان عليه اتّخاذ قرارات صعبة لإنقاذ المستوطنين»، تحقيقات وصفت بالفاسدة من مسؤول التحقيقات السابق في القوات البرّية في الجيش الصهيوني، اللواء احتياط جاي حزوت، الذي استقال أيضاً إثر ما وقع من فشل، وبسبب تعمّد القادة العسكريين (والمقصود رئيس الأركان تحديداً)، أن تكون التحقيقات صورية من أجل ستر العورات وليس التعلّم من الأخطاء. ثم أخيراً استقالة قائد الوحدة 8200، العميد يوسي شريئيل، منذ أيّام، معترفاً بالتقصير والمسؤولية عما وقع «في 7 أكتوبر»، بعدما بقي في منصبه ما يزيد عن 11 شهراً من فشله. وإذا كان توجّه رئيس الأركان إجراء تحقيقات صورية، حسب وصف حزوت، فمن الطبيعي أن يختار البقاء في منصبه، رغم إعلانه تحمّل المسؤولية عما حدث. فالرجل، وطبقاً لما نشره موقع القناة السابعة الصهيونية في الأيام الماضية، لا ينوي الاستقالة، وينفي أيّ أنباءٍ يروّجها إعلاميون مُقرّبون من الحكومة عن قرب استقالته، رغبةً في التخلّص منه، ومن المرجّح أن يستكمل مدّة خدمته، التي تمتدّ ثلاث سنوات كاملة، تنتهي عام 2026. ولكي يبقى هاليفي في منصبه، فلا مانع من أنّ يروّج المُقرّبون منه «لمثاليته، والجهد الكبير الذي يبذله، وعينيه اللتين لا يضع نصبهما سوى مصلحة الدولة، وقراراته التي يتّخذها باغتيال قادة المقاومة، وإدارته ما يخصّ الحرب في غزة كلّه». ولا يكتفي هاليفي بذلك، بل إنّه يسير في مسارَين من أجل تصميم الجيش على النحو الذي يريده، عبر دفعه بعض القادة للتقاعد، وعزمه على تعيين قائد القطاع الشمالي في الجيش الصهيوني، اللواء أوري جوردون، نائباً له خلال فصل الشتاء، على أمل أن يُعيَّن جوردون رئيساً للأركان بعد أن يقضي هاليفي مدّته كاملةً. وتشير التقارير إلى أنّ جوردون أحدّ المقربين من هاليفي؛ ما يعني أنّ رئيس الأركان الحالي يريد أن يكون هو من يُحدّد هُويَّة رئيس الأركان القادم، على أساس تقليد متّبع بترقية نائب رئيس الأركان ليشغل المنصب العسكري الأهم في وزارة الحرب الصهيونية.

ولم يكن موقف وزير الدفاع يوآف غالانت مختلفاً، فرغم وصول علاقته برئيس الحكومة إلى حدّ الأزمة والتلاسن في أكثر من مرّة، وتصريح بنيامين نتنياهو بأنّه لن يُقيله، فإنّ وزير الدفاع أيضاً يصرّح علناً، في مرّات كثيرة، بأنّه لن يُقدّم استقالته طوعاً لرئيس الحكومة، وأنّ على نتنياهو، إذا أراد، أن يُقيله من منصبه. لو انتقلنا إلى السياسيين نجد حجم اللامبالاة أكبر، فبينما قرّرت بعض القيادات العسكرية تحمّل مسؤولية الفشل، ولو بصورة شكلية، فإنّ أحداً من السياسيين لم يعترف بالتقصير مطلقاً، واختار كلّ رجال المستوى السياسي، وفي مقدمتهم نتنياهو، إلقاء عبء ما حدث على القادة العسكريين، بدءاً من وزير الدفاع ورئيس الأركان، وصولاً إلى قادة الشاباك والاستخبارات العسكرية (أمان)، بل وتعمّد تسريب تصريحات تنتقص من قدرات القادة العسكريين. وتحمّل رئيسَ الحكومة، طوال 11 شهراً من الحرب، ضغوطاً كبيرةً من المعارضة كي يعترف بنصيبه في الكارثة التي تعرّضت لها إسرائيل، لكنّه لم يتراجع في أيّ لحظة عن صحّة مواقفه، وعدم ارتكابه أيّاً من أشكال التقصير.

وتكشف المواقف السابقة عن أوجه تشابه بين القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل، أكثر ممّا تكشف من نقاط اختلاف. إذ يتمثّل الاختلاف الأبرز بين الجانبَين في اعتراف العسكريين بالمسؤولية عن الفشل، وإنكار السياسيين لها. أمّا وجوه التشابه فكثيرة؛ أبرزها أنّ القادة في الطرفَين باقون في مناصبهم؛ باستثناء أنّ العسكريين يستخدمون سرديةَ «الظروف غير المناسبة، وعدم ترك الخدمة العسكرية والحرب دائرة» مبرراً أخلاقياً للبقاء على رأس أعمالهم، مع ضرورة التمييز بين القادة الكبار في مستوى اتّخاذ القرار ومواجهة نتنياهو، ومستوى قادة الوحدات والفرق، وهو الذي تقع فيه الاستقالات المُتأخّرة. أمّا القادة السياسيون فيكتفون بتحميل العسكريين المسؤولية كاملةً عن الكارثة. كما يتشابه الطرفان في أنّ التحقيقات التي يجريها كلّ منهما تحقيقات صورية؛ فنتنياهو يريد نتائجَ تُدين قادة الجيش والأجهزة الاستخبارية، ولكي يُحقّق ذلك كلّف مراقبَ الدولة التحقيق في فشل «7 أكتوبر»، وأصرّ على رفض تشكيل لجنة تحقيق رسمية بقيادة قضاة مستقلّين، على غرار لجان شُكّلت للتحقيق في وجوه التقصير في حروب سابقة؛ كلجنة أغرانات في حرب أكتوبر (1973)، أو لجنة فينوغراد في حرب لبنان الثانية 2006. أمّا التحقيقات العسكرية فهي عبارة عن «ستر للعورات والأخطاء» التي وقع فيها العسكريون. يضاف إلى وجوه الشبه السابقة أنّ الطرفَين دخلا في عناد مُتبادَل، وأصبح المدخل غير المعلن لتمسك العسكريين بمناصبهم هو عدم ترك المجال لنتنياهو للانفراد بالقرار، ومن ثمّ بات استمرارهم دفاعاً عن الدولة من تهور الحكومة المُتطرّفة، وهم في هذا السياق لا يتورّعون عن تسريب المعلومات التي تساهم في إثارة الجماهير، والإساءة للقيادة السياسية؛ وأبرز ما يُؤكّد ذلك وثائق نشرها الكاتبان في «يديعوت أحرونوت» رونين برجمان ومأور لايزر، في 3 سبتمبر/ أيلول الماضي، تضمّنت تفاصيلَ التعديلات التي أدخلها نتنياهو على مقترحه الذي قدمه بنفسه للرئيس الأميركي ووافقت عليه «حماس» في مطلع يوليو/ تمّوز الماضي، وهي وثائق وصلت للكاتبَين عبر «مصادر أمنية كبيرة»، حسب تعبير المقال. وكان هذا التسريب العاملَ الأهم في اعتبار نتنياهو المتسبّب الأوّل في مقتل الأسرى الستّة، الذين عثر الجيش على جثثهم في أوّل الشهر الحالي في غزّة، وكان مُحفّزاً على استعادة زخم المظاهرات المعارضة للخطّ الذي تسلكه الحكومة الإسرائيلية في إدارة الحرب، والمطالبة بإجراء صفقة تبادل الأسرى.

وهكذا، يُصرّ السياسيون على تجنّب الاعتراف بالخطأ، ولو كان شكلياً، بينما يتحوّل تحمّل المسؤولية عند العسكريين إلى تصريحات شكلية لتطييب الخواطر، وتهدئة الرأي العام، من دون أن تتحوّل استقالاتٍ وفعلاً حقيقياً. وباتت العلاقة بين القادة العسكريين والسياسيين علاقة صراع، يبحث كلُّ طرف عن الانتصار فيه، فيضغط السياسيون لدفع العسكريين للاستقالة الطوعية، بينما يعتبر العسكريون أنفسهم حائط الصدّ الأخير أمام تسلّط نتنياهو وأحزاب اليمين المُتطرّف، ومانعاً من إحكام سيطرتهم على الدولة.

(كاتب مصري في إسطنبول)

> يتمثّل الاختلاف الأبرز في إسرائيل في اعتراف العسكريين بالمسؤولية عن الفشل، وإنكار السياسيين لها

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads